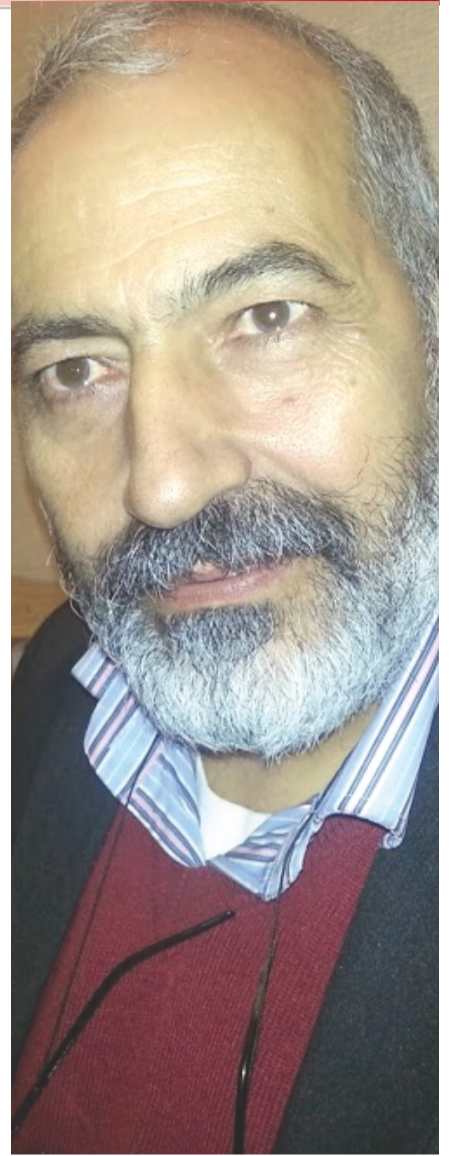


الإدريسي عبد الرزاق الكاتب العام الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي

## طالبنا بسحب المشروع لأنه يضرب ما تبقى من مجانية التعليم بالتهيئة والعالي ويكرس التوظيف بالعقدة وهشاشة الشغل



لم يبد عبد الرزاق الإدريسي تفاؤله ، بشأن القانون الإطار للتربية والتعليم

، لأن كل التخوف قائم في الوصول

إلى نهاية الرؤية الاستراتيجية أي

سنة 2030 المقتننة بقانونها الإطار

لتعيد نفس الواقع ونفس التشخيص

والمؤشرات السلبية.. ونجد أنفسنا

يضيف الإدريسي فقط أمام إجراءات

أجهزت على مجانية التعليم

بالتأهيلي والعالي ، ولم يُنجز أي من

الإجراءات الأخرى المصاحبة والمنتظرة

والمقتننة ومحاربة الأمية من بين

الأمثلة على ذلك، معتبرا أنه من

العييب الكبير أن تكون في 2018 ولا

زلنا نتحدث عن الأمية... إضاءات

ومعطيات أخرى في الحوار التالي

■ تم تعيين أمزازي سعيد وزيراً للتربية الوطنية يوم 22 يناير 2018، بعد الزلزال السياسي الذي عصفت بالوزير الأسبق، وقبل ذلك ناقشت الحكومة قانون الإطار للتربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي، هل هو قرار صائب؟

■ أما مشروع قانون الإطار للتربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي فهو ليس جديداً، ومرتبط بالرؤية الاستراتيجية 2015-2030 لإصلاح منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي الصادرة عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي التي صادق عليها بالإجماع في ماي 2015 وتمت تزكيتها من قبل الملك والحكومة. وقد دعا

خطاب الملك في يوليوز 2015 إلى تحويل هاته الرؤية الاستراتيجية إلى قانون إطار ملزم للجميع.

وتم إعداد مشروع قانون الإطار من طرف لجنة حكومية، ترأسها رئيس الحكومة الأسبق بنكيران عبد الإله، وهي مكونة من الكتاب العامين للقطاعات المعنية والأمانة العامة للحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية، وبعد إعداده تم طرحه، قصد إبداء الرأي، من طرف رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران، وأواخر يوليوز 2016، على المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الذي صادق عليه في الدورة العاشرة للمجلس، المنعقدة يومي 21 و22 نونبر 2016.

■ هل تعتبرون هذا القانون مؤسسا لإلغاء المجانية في التعليم العمومي، وفتح باب التعليم الخصوصي أمام مزيد من أبناء الطبقات الدنيا؟

■ مصداقة المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي على مشروع قانون الإطار في نونبر 2016 أدى بممثلين للنقابة الوطنية للتعليم العالي، إلى الانسحاب من المجلس الأعلى للتربية والتكوين، وبدورنا، كجامعة وطنية للتعليم التوجه الديمقراطي، من خارج المجلس (نحن نقابة ذات تمثيلية ولم نطالب بحقنا في عضوية المجلس)، قمنا بعدة احتجاجات (محلية وإقليمية وجهوية ووطنية) وطالبنا بسحب الرؤية الاستراتيجية وقانون الإطار ونددنا بالإجهاز على ما تبقى من مجانية التعليم، وكان جواب الحكومة عبر تصريحات وزرائها والمجلس الأعلى للتربية عبر تصريحات مسؤوليه ومن خلال بلاغ رسمي: إن الدولة ستحافظ على مجانية التعليم العمومي بأسلاكه الثلاثة الأولى والابتدائي والإعدادي، وقلنا ولا زلنا نقول أن بالمغرب ليس لنا تعليماً أولياً عمومياً (وهذا من بين المشاكل الكبرى لمنظومة التعليم بالمغرب) حتى نتكلم عن مجانيته من عدمها.

فحسب المندوبية السامية للتخطيط نسبة التمدرس بالتعليم الأولي للفئة العمرية 4-5 سنوات هي فقط 53,8% سنة 2014.

وعدد المدرسين بالأولي حسب إحصائيات التربية الوطنية موسم 2015-2016، الفئة العمرية 2-7 سنوات، فقد وصل العدد 658789 موزعين على الشكل التالي:

398792 بالأولي التقليدي الخصوصي 60,52% الكتاب والمسبد  
80636 بالأولي العصري الخصوصي  
27,42% حضانة وروض الأطفال  
79361 بالأولي العمومي 12,05% حضانة وروض الأطفال

أما الأسلاك الأخرى فهي كالتالي:

الإبتدائي العمومي	الخصوصي	المجموع	الإعدادي العمومي	الخصوصي	المجموع	التأهيلي العمومي	الخصوصي	المجموع	التعليم الأولي للطفل والطفلة أساسي في
1534351	70,11%	70,11%	999972	87,26%	87,26%	743807	89,29%	89,29%	
654104	29,89%	29,89%	146023	12,74%	12,74%	89258	10,71%	10,71%	
			1145995			833065			

حياة التلميذ ومحدد لمسار التلميذ، والدول التي تقدم تعليمها وتقدمت أولت الأهمية الكبيرة للتعليم الأولي، أما التعليم الأولي بالمغرب فهو غير معمم وأغلبه (60,52%) تقليدي ورتي ومتجاوز ولا يساير (الكتاتيب والمسبد) أو الأولي العصري الخصوص (27,42%) حضانة وروض الأطفال من الرديء إلى النخبوي لأبناء الأعيان و"الميسورين" وأغلبه يتمركز بالمدن الكبرى. أما ما يسمى بالتعليم الأولي العمومي فجله مدبر من طرف جمعيات في أحسن الأحوال تستعمل حجرة درس في مؤسسة تعليمية وتكلف مربيها، في الغالب من المعطلين حاملي الشهادات، تجمع له أسر التلاميذ قدرا ماليا شهريا لا يتجاوز غالبا 1000 درهم..

والملاحظ أن حتى الأسر التي تُدرّس أبنائها بالخصوصي، تنتقل إلى العمومي في الإبتدائي أو الإعدادي أو التأهيلي ويكون الانتقال أكبر إلى التأهيلي العمومي، حيث أن التأهيلي الخصوصي لا زال ضعيفا (فقط 10,71%) وأغلبه نخوي Selectif وجله أقل جودة من التأهيلي العمومي (رغم كل الانتقادات التي نتفق عليها).. إذن تخصيص رسوم للأسر في التأهيلي والعالي سيشتجع على:

توقف الدراسة عند الإعدادي وبالتالي الهدر المدرسي والالتحاق بجيش العاطلين وفي أحسن الأحوال بيد عاملة رخيصة تلبى مطامع الراسمال المحلي والتأهيلي العمومي ، البقاء أو الالتحاق بالتعليم الخصوصي ، وبالتالي المزيد من تسليع وتبضع التعليم في سوق كبير حيث التلاميذ زبناء وهم كثر والمدرس أجير مستغل، لا يستفيد في الغالب حتى من الحقوق الشغلية البسيطة المعمول بها.

■ المشروع يخطط للقضاء على الأمية في ظرف ست سنوات، هل هذا ممكن؟

■ ما أتخوف منه هو أن نصل في نهاية الرؤية الاستراتيجية أي سنة 2030 المقتننة بقانونها الإطار ونعيد نفس الواقع ونفس التشخيص والمؤشرات السلبية.. ونجد أنفسنا فقط أمام إجراءات أجهزت على مجانية التعليم بالتأهيلي والعالي ، ولم يُنجز أي من الإجراءات الأخرى المصاحبة والمنتظرة والمقتننة. ومحاربة الأمية من بين الأمثلة على ذلك، فكل مرة يتم تأجيل القضاء عليها، وهذا عيب كبير أن تكون في 2018 ولا زلنا نتحدث عن الأمية وأن ثلث المغاربة أميين لا يقرؤون ولا يكتبون لا الحروف ولا الأرقام بأي لغة كانت... حوالي 12 مليون أمي مغربي إنانا وذكورا في القرى والمدن، وكل سنة تطلع علينا الحكومة عبر التلفزة والإذاعة في حفل رسمي لتخبرنا أنها أحصت حوالي 700000 مستفيد من محاربة الأمية!! وبأن الأمور بخير وسائرة على قدم وساق... بل أن المغرب حصل على جوائز في محاربة الأمية..

وإحصائيات وزارة الداخلية في نونبر 2017 تعطي أن 4739 مستشارا يسيرون شؤون الجماعات لم يلجؤوا المدارس في حياتهم وليس لهم لا مهنة ولا حرفة..

التأخر والتماطل وغياب الإرادة لمحاربة الأمية يزداد ويتعمق بالهدر المدرسي حيث حوالي 450000 تلميذ أقل من سن 15 سنة يُغادرون المدرسة أغلبهم سرعان ما يصبحون

أميين. الهدف الحكومي الذي تم الإعلان عنه في أكتوبر 2017 هو تقليص نسبة الأمية إلى أقل من 10 في المائة في أفق سنة 2026، وإذا كان قانون الإطار سيمكننا من القضاء كلياً على الأمية في ظرف ست سنوات أي مثلاً في 2024.. فكل ذلك وأحسن من ذلك إذا توفرت بالفعل الإرادة للقضاء على الأمية التي تنخر مجتمعنا وثقوت عنه الاستفادة من قدراته الحقيقية وثرواته.. وإذا غابت إرادة القضاء على الأمية فسنعود إلى الكلام على نفس الموضوع بعد إنتهاء 6 أو 10 سنوات وأكثر.

■ هل إجراءات التشغيل في قطاع التعليم بما فيها التوظيف بالتعاقد كما أتى بها المشروع كفيلة بسد الخصاص في الموارد البشرية بالقطاع؟

■ مع الأسف ومنذ أواسط الثمانينات مع تطبيق سياسات التقشف، وبرنامج التقويم الهيكلي في إطار تطبيق الدولة والحكومات المتعاقبة بالمغرب، السياسات المملاة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وقع تراجع كبير في تكوين أطر التربية الوطنية وفي مؤسسات تكوين أطر الوزارة.

ولقد عبرنا عن رفضنا التام للتوظيف بالعقدة داخل الوظيفة العمومية، نظرا لتكريسه لهشاشة الشغل وضربه للعمل القار والمستقر والدائم.. أضف إلى ذلك كونه توظيفا مباشرا بالعقدة دون تكوين أساس لائق وكاف ( 11 ألف المزاولين منذ نهاية 2016 بالعقدة و 24 ألف بداية الموسم الحالي 2017-2018 و 20 ألف مرتقبة دخولها لمراكز التكوين - لمدة 5 أشهر فقط- بداية 2018 لتلتحق بالعمل بداية 2018-2019) إن هاجس الدولة هو تخفيض الكتلة الأجرية وضرب ما تبقى من الحقوق الشغلية امتثالا لإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

بعد اللقاء الذي جمع بالمختار مع الكتاب العامين للنقابات التعليمية يوم 11 أكتوبر 2016 تمت دعوتنا من طرف بالمختار وزير التربية في لقاء منفرد للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي يوم 14 أكتوبر 2016 ترأسه الوزير مرفوقا بمستشارتيه وبالكاتب العام للوزارة، وتمت مناقشة الدخول المدرسي والخصائص المهول في الموارد البشرية هيئة التدريس والإدارة.. ومطلبنا آنذاك هو توظيف استثنائي في التعليم لإنقاذ الموسم الدراسي والتخفيف من معاناة نساء ورجال التعليم.. وأخبرنا الوزير بعزم الوزارة التوظيف بالعقدة وبأنه مسبقا يعرف موقفنا كنقابة من ذلك، معتبرا أننا نقابة دائما رافضة "niet niet" وقلنا في حينه أننا لا يمكن أن نقبل بقرارات لا تخدم التعليم العمومي، ولا تضمن حتى الاستقرار في العمل القار والدائم والمستمر للشغيلة وتكرس الهشاشة، والحماية من الطرد التعسفي ولا تضمن الحقوق الشغلية في حدها الأدنى: الترسيم، الأجر، السلم العاشر، الترقية في السلم والترتبة، التعويضات العائلية، التعاضدية، التقاعد، التكوين الأساس والتكوين المستمر، مؤسسة الأعمال الاجتماعية.. وصرح الوزير آنذاك بالتزام الحكومة بكل هاته المطالب ومع ذلك، عبرنا عن رفضنا التام للتوظيف بالعقدة واعتبرناه تدميرا للوظيفة العمومية، وعبر الوزير على أن الحكومة ستوظف بالعقدة ، وأن الوزارة

الحكومة ستوظف بالعقدة ، وأن الوزارة